

الفصل الثامن

الأجندة الأخرى لصندوق النقد الدولي

إن صندوق النقد الدولي وجهوده الأقل من الناجحة في حقبة الثمانينيات والتسعينيات طرح أسئلة إشكالية عن الطريقة التي يرى فيها صندوق النقد عملية العولمة، وكيف يرى أهدافه وكيف يحاول إنجاز تلك الأهداف كجزء من دوره ومهامه. إن صندوق النقد الدولي يعتقد بأنه ينجز المهام المسندة إليه من الترويج لاستقرار عالمي ومساعدة الدول النامية في مراحل التحول على تحقيق ليس فقط الاستقرار، بل النمو أيضاً. منذ وقت ليس بالبعيد كان الصندوق يناقش قضية ما إذا كان يجب عليه أن يهتم بالفقر، التي كانت مسؤولية البنك الدولي، أما اليوم فقد أدرك الصندوق تلك القضية أيضاً، على الأقل نظرياً. لكنني أعتقد أنه فشل في هذه المهمة وأن حالات الفشل لم تكن عرضية، بل كانت نتيجة للكيفية التي فهم بها مهمته.

إن الكلمات التي قالها الرئيس السابق لشركة جينرال موتورز General Motors تشالز ويلسون Charles E. Wilson وزير الدفاع قبل عدة سنوات مشهورة لدرجة أصبحت معها عبارة: "ما هو جيد لشركة جينرال موتورز هو جيد للبلاد" رمزاً لرؤية أمريكية محددة للرأسمالية. عادة ما بدا أن لدى صندوق النقد الدولي وجهة نظر مشابهة: "ما تراه المجتمعات المالية جيداً للاقتصاد العالمي هو جيد للاقتصاد العالمي ويجب إنجازه". هذا صحيح في بعض الأمثلة، ولكنه ليس كذلك في بعضها الآخر. في بعض الأمثلة، ربما تعتقد المجتمعات المالية أن قضية ما هي داخل دائرة اهتمامها، ولكنها ليست كذلك في الواقع، لأن إيديولوجية السوق الحرة المنتشرة تخدع التفكير الواضح حيال أفضل الطرق لمعالجة مشاكل الاقتصاد.

فقدان التفكير المنطقي المتناسك لصندوق النقد الدولي من أيام كينز إلى اليوم

لقد كان هناك منطوق متناسك معين في مفهوم كينز (الأب الفكري لصندوق النقد الدولي) للصندوق ودوره. حدّد كينز فشل السوق، السبب الذي يقف خلف عدم ترك الأسواق لأنفسها، التي ربما تستفيد من العمل الجماعي. لقد كان يخشى من أن الأسواق قد توجد بطالة متواصلة. وذهب إلى أبعد من هذا. لقد أظهر لماذا كانت هناك حاجة لعمل جماعي عالمي، لأن عمل دولة واحدة يطفى على الدول الأخرى. واردات دولة ما هي صادرات دولة أخرى. الانخفاض في واردات دولة ما، لأي سبب كان، يُلحق الضرر باقتصاد دول أخرى.

كان هناك خطأ آخر، لقد كان يخشى أنه في ظل التراجع الاقتصادي الشديد ربما تصبح السياسة المالية غير فاعلة، وأن بعض الدول ربما تكون غير قادرة على الاقتراض لتمويل زيادة المصاريف أو تلجأ إلى تقليل الضرائب لحث الاقتصاد. حتى وإن كانت إحدى الدول بموقع يسمح لها بالاقتراض، فقد لا تكون قادرة على الحصول على المال. لم يقدّر كينز بتحديد مجموعة من أخطاء السوق فقط، بل أوضح سبب قدرة منظمة ما مثل صندوق النقد الدولي على تحسين الأمور: عن طريق فرض الضغوط على الدول لتحافظ على اقتصادها بدون بطالة، وعن طريق توفير السيولة لتلك الدول التي تواجه تراجع اقتصادي، والتي لا تستطيع تحمل الارتفاع الهائل في المصاريف الحكومية، يمكن للطلب الإجمالي العالمي أن يقدم المساندة. أما اليوم، يسيطر مؤسسو السوق على صندوق النقد الدولي، وهم يعتقدون أن الأسواق أدّت عملاً ضخماً بصورة جيدة وأن الحكومة أدّت عملاً ضخماً بصورة سيئة. لدينا مشكلة واضحة وهي أن المؤسسة العامة التي أوجدت لمعالجة حالات فشل معينة في السوق هي حالياً تتم إدارتها من قبل خبراء الاقتصاد الذين لديهم مستوى عالٍ من الثقة بالأسواق ومستوى منخفض من الثقة بالمؤسسات العامة. بدأ التناقض في صندوق النقد الدولي مثيراً واضحاً للمشاكل بشكل خاص عندما تم تناوله على ضوء مفاهيم التقدّم في النظرية الاقتصادية في العقود الثلاثة الأخيرة.

طوّر علم الاقتصاد مقارنة منظمة تنظيمياً جيداً لنظرية فشل الأسواق الناتجة عن عمل الحكومة، التي تحاول أن تحدد لماذا قد لا تعمل الأسواق بصورة جيدة ولماذا يكون العمل الجماعي ضرورياً. حددت النظرية، على الصعيد العالمي، لماذا قد

تفضل الحكومات بمفردها في المساعدة على إرساء حالة من الازدهار الاقتصادي العالمي، وكيف أن العمل الجماعي العالمي، والعمل الحكومي المتناغم معاً، والذي يتم عادةً من خلال مؤسسات عالمية، سوف يساهم في تحسين الأمور. إن تطوير وجهة نظر منطقية متماسكة لسياسة عالمية لوكالة عالمية، كصندوق النقد الدولي، تتطلب تحديد أمثلة مهمة قد تفضل الأسواق بالعمل بها، وتحليل كيف أن سياسات معينة قد تحول دون وقوع الأضرار أو تجعل الأضرار الناتجة عن حالات الفشل تلك في حدها الأدنى. يجب أن يكون عمل هذه المنظمة أبعد من هذا، ليظهر كيف أن تدخلات معينة هي الطريقة الأفضل لانتقاد حالات فشل الأسواق لتحديد المشاكل قبل ظهورها ولمعالجة تلك المشاكل حال ظهورها.

كما لاحظنا، لقد قدّم كينز مثل ذلك التحليل موضعاً لماذا قد لا تتمكن الدول من أن تنتهج سياسات توسعية بمفردها، تلك السياسات التي لا تأخذ بالحسبان الفوائد التي قد تجلبها لدول أخرى. لهذا السبب كان المقصود من صندوق النقد الدولي، بمفهومه الأساسي، أن يضع ضغطاً دولياً على الدول ليكون لديها سياسات توسعية أكثر مما كانت ستختار بنفسها. اليوم، قام صندوق النقد الدولي بعكس الاتجاه، ووضعاً الضغط على الدول، وبشكل خاص، الدول النامية، لتطبيق سياسات أكثر انكماشاً مما كانت ستختار لنفسها. لكن في الوقت الذي بدا فيه رافضاً لآراء كينز، فإن صندوق النقد دولي اليوم، في رأيي، لم يطرح نظرية متماسكة لفشل السوق، والتي ستبرر وجوده وستقدّم سبباً منطقياً لتدخلاته المعينة في السوق. كنتيجة لهذا، وكما رأينا، فإن صندوق النقد عادة ما كان يعيد طرح السياسات التي، بالإضافة إلى أنها كانت تفاقم المشاكل التي يواجهها، كانت تسمح لهذه المشاكل بالظهور مراراً وتكراراً.

ما هو الدور الجديد لنظام سعر الصرف الجديد؟

قبل ما يقارب الثلاثين عاماً، تحوّل العالم إلى نظام مرن لأسعار الصرف. لقد كان هناك نظرية متماسكة خلف ذلك التحول، إن أسعار الصرف، كغيرها من الأسعار، يجب تحديدها من قبل قوى السوق. لم تكن محاولات الحكومة التدخل في تحديد هذا السعر أكثر نجاحاً من محاولات التدخل في تحديد أي سعر آخر. مع هذا، فإن صندوق النقد قام مؤخراً بتدخلات هائلة، كما سبق لنا ورأينا. لقد تم إنفاق مليارات الدولارات في محاولة المحافظة على أسعار الصرف في البرازيل وروسيا

في مستويات لا يمكن المحافظة عليها. برر صندوق النقد الدولي تلك التدخلات على خلفية أن الأسواق أحياناً تعرض تشاؤم مفرط، أو "تتطرف"، واليد الحنونة لليبروقراطية العالمية يمكنها المساعدة في استقرار الأسواق. لقد صدمني كمحب للاطلاع أن يكون هناك مؤسسة ملتزم بمبدأ أن تعمل الأسواق بشكل جيد، إذا لم نقل بشكل كامل، تقرر أن هذا السوق بالتحديد، سوق أسعار الصرف، يتطلب ذلك التدخل الهائل. لم يسبق لصندوق النقد الدولي أبداً تقديم تفسير جيد سواء لماذا هذا التدخل المكلف مرغوب فيه في هذا السوق بالذات، أو لماذا هو غير مرغوب في أسواق أخرى.

أنا أتفق مع صندوق النقد أن الأسواق قد تعرض تشاؤماً مبالغاً فيه، لكنني أعتقد أيضاً أن الأسواق قد تعرض تفاؤلاً مبالغاً فيه، وهذا لا ينطبق فقط على سوق أسعار الصرف الذي ظهرت فيه هذه المشاكل. هناك مجموعة أوسع من العيوب في الأسواق، وخاصة الأسواق المالية، تتطلب مجموعة أوسع من التدخلات.

على سبيل المثال، كانت الحماسة المفرطة هي التي أدت إلى ظهور فقاعة سوق الأسهم والعقارات في تايلند، الفقاعة التي قدّمت الدعم لها، إن لم نقل قامت بإيجادها أموال المضاربة التنافسية hot speculative money التي كانت تتدفق إلى البلاد. أعقبت هذه الحماسة المفرطة تشاؤماً مفرطاً عندما انعكس اتجاه هذا التدفق المالي بصورة مفاجئة. في الحقيقة، كان التغيير في اتجاه أموال المضاربة السبب الجذري للتغيير المفرط في أسعار الصرف. إذا قارنا هذه الظاهرة بمرض ما، فإنه من الأفضل أن نعالج المرض من أن نعالج أعراضه، وهو تغيير سعر الصرف. لكن إيديولوجية صندوق النقد الدولي الخاصة بالسوق الحرة قادت الصندوق لتجعل تدفق أموال المضاربة إلى داخل وإلى خارج البلاد أمراً أكثر سهولة. في معالجة الأعراض مباشرة، وبضخ مليارات الدولارات في الأسواق، جعل صندوق النقد الدولي من المرض الكامن أشد سوءاً. لو قام المضاربون فقط بأخذ المال من بعضهم البعض، لكانت لعبة غير جذابة ونشاط محفوف بالمخاطر، وكمعدل وسطي يكون العائد منه معدوماً، لأن أرباح بعضهم تساوي خسائر بعضهم الآخر. ما يجعل المضاربة مربحة هو المال الذي يأتي من الحكومات، وبدعم من صندوق النقد الدولي، فعلى سبيل المثال، عندما أنفقت البرازيل وصندوق النقد الدولي 50 مليار دولار أمريكي للمحافظة على سعر الصرف بمستوى مغالى فيه في نهاية عام 1998، أين ذهبت تلك

الأموال؟ إن تلك الأموال لم تتبخر في الهواء. لقد ذهبت إلى جيب أحدهم ومعظم هذه الأموال ذهب إلى جيوب المضاربين. ربما يكون بعض المضاربين ربحوا، وربما يكون بعضهم الآخر خسر، لكن المضاربين بصفة عامة حصلوا على مبلغ يعادل المبلغ الذي خسرتة الحكومة. هذا يعني، أن صندوق النقد الدولي هو من أبقى المضاربة ناشطة.

العدوى

هناك مثال صارخ آخر يظهر كيف أن افتقار صندوق النقد الدولي إلى نظرية منطقية متماسكة وكاملة يمكن يقود إلى سياسات من شأنها تعقيد المشاكل التي كان من المفترض من الصندوق إيجاد الحلول لها. لنفهم ماذا يحدث عندما يحاول صندوق حجر "العدوى". أوضح الصندوق، بشكل أساسي، أنه يجب أن يتدخل وعلى وجه السرعة، إذا قرر أن الأزمة المستمرة في بلد ما سوف تجتاح دول أخرى، وهذا يعني أن الأزمة سوف تنتقل كمرض مُعدٍ وناقل للعدوى.

إذا كانت العدوى مشكلة، فإنه من المهم فهم آليات العمل التي من خلالها ظهرت تلك العدوى، العمل الجاد لفهم آليات الانتقال، تماماً كما يفعل العلماء، في المحاولة الجادة لاحتواء مرض مُعدٍ. لقد كان لكينز نظرية متماسكة، إن التراجع في دولة ما يقود تلك الدولة إلى أن تستورد أقل، وهذا يضر بجيرانها. رأينا في الفصل الرابع كيف اتخذ صندوق النقد الدولي، خلال حديثه عن العدوى، إجراءات في الأزمة المالية الآسيوية والتي سرعت بالفعل انتقال المرض، في الوقت الذي أجبرت فيه الدول دولة تلو أخرى على شد الأحزمة. قاد انخفاض الدخل إلى انخفاض حاد في الواردات بشكل سريع، وفي الاقتصاديات المندمجة القريبة في المنطقة، والذي قاد إلى إضعاف متتابع للدول المجاورة. عندما انهارت المنطقة، قاد الطلب المنخفض على النفط والسلع الأخرى إلى انهيار أسعار البضائع، الذي أحدث اضطرابات ضخمة في دول أخرى، تبعد آلاف الأميال والتي تعتمد في اقتصادها على تصدير تلك السلع.

في ذلك الوقت الذي تمسك فيه صندوق النقد الدولي بالصرامة المالية كعلاج مضاد، معلناً أن ذلك كان ضرورياً لاستعادة ثقة المستثمرين. انتقلت الأزمة من شرق آسيا إلى روسيا من خلال انهيار أسعار النفط، لا من خلال أية علاقات غامضة في "الثقة" من جانب المستثمرين، الأجانب والمحليين، في معجزة اقتصاد شرق آسيا والمافيا الرأسمالية في روسيا. نظراً لغياب نظرية متماسكة ومقنعة ضد انتقال العدوى، فقد أسهم صندوق النقد الدولي بنشر المرض أكثر مما ساهم في احتوائه.

متى يتحول العجز المالي إلى مشكلة؟

لم تنتشر مشاكل التماسك علاجات صندوق النقد الدولي فقط، ولكنها نشرت تشخيصاته للحالات أيضاً. قلق خبراء الاقتصاد في صندوق النقد الدولي كثيراً بخصوص العجز في ميزان المدفوعات، هذا العجز، يعني في حساباتهم، إشارة مؤكدة لوجود مشكلة تلوح في الأفق. لكن في سيرهم ضد ذلك العجز، قلما انتبه الخبراء للأغراض التي يتم استخدام المال لها. إذا كان لإحدى الحكومات احتياط مالي (كما فعلت تايلند في السنوات التي سبقت أزمة عام 1997)، عندها ينشأ العجز في ميزان المدفوعات بصورة أساسية من الاستثمار الخاص الذي تخطى المدخرات الخاصة. إذا قامت إحدى الشركات باقتراض مليون دولار بفائدة 5% وقامت باستثماره في شيء ما يعطي عائداً بقيمة 20%، عندها لا يكون لتلك الشركة مشكلة لاقتراضها المليون دولار. سيتولّى الاستثمار تسديد القرض. بالطبع، حتى لو ارتكبت الشركة خطأ في المحاكمة، وكانت العوائد 3%، أو حتى صفراً، لن تكون هناك مشكلة. عندها يفلس المقرض، والمقرض يخسر كل قرضه أو جزءاً منه. قد تكون هذه مشكلة للمقرض، لكنها ليست مشكلة تتطلب قلق حكومة البلاد أو صندوق النقد.

كان يمكن لمقاربة التماسك أن تدرك هذا. كان يمكن لها أيضاً أن تدرك أنه إذا كانت واردات دولة ما أكثر من صادراتها (بمعنى آخر لديها ميزان تجاري خاسر)، فمن المؤكد أن دولة أخرى تقوم بالتصدير أكثر مما تستورد (أي لديها احتياطي تجاري). هذا قانون غير قابل للخطأ على صعيد الحسابات الدولية، لأن إجمالي العجز في العالم يجب أن يُضاف إلى إجمالي الاحتياطي. هذا يعني أنه إذا أصرت الصين واليابان على أن يكون لديها احتياطي تجاري، فإن بعض الدول سيكون لديها عجز تجاري. لا يستطيع المرء توجيه النقد فقط للدول التي تعاني من العجز التجاري، فهو خطأ الدول التي لديها احتياطي تجاري بالقدر نفسه. إذا حافظت اليابان والصين على احتياطها التجاري، وحولت كوريا عجزها التجاري إلى احتياطي تجاري، فمن المؤكد أن تظهر مشكلة العجز في دول أخرى.

لكن يمكن للعجز التجاري الضخم أن يكون مشكلة. هذا العجز قد يكون مشكلة، لأنه ببساطة يقتضي من الدولة أن تقترض سنة بعد سنة. ولكن إذا غير أولئك الذين يقدمون القروض رأيهم وقاموا بإيقاف تقديم القروض، ستقع البلاد في مشكلة كبيرة أي ستواجه الأزمة. ستنفق البلاد أكثر على شراء البضائع من

الخارج مما تحصل عليه من بيع منتجاتها في الخارج. عندما يرفض الآخرون الاستمرار بتمويل الفجوة التجارية، على البلاد أن تجد فوراً ما يضبط هذه الحالة. في بعض الحالات، يمكن للضبط أن يكون سهلاً إذا كانت الدولة تقتصر بكثرة لتمويل حفلة صاخبة لشراء سيارة (كما كانت الحالة في إيسلندا مؤخراً)، عندها إذا رفض الأجانب تقديم التمويل لشراء السيارات، تتوقف الحفلة، وتغلق الفجوة التجارية. لكن بشكله النموذجي لا يسير الضبط بهذه السلاسة. حتى أن المشاكل تكون أسوأ إذا كانت الدولة قد اقترضت على المدى القصير، بحيث يمكن للدائنين أن يطلبوا تسديد ما قدموه من قروض لتمويل عجز السنوات السابقة الآن، سواء استخدمت هذه القروض لتمويل الاستهلاك الباذخ أو للاستثمارات طويلة الأمد.

الإفلاس والمخاطر الأخلاقية

تظهر مثل تلك المشاكل، على سبيل المثال، عندما تظهر فقاعة العقارات، كما كان الحال في تايلند. أولئك الذين اقترضوا من الخارج لتمويل مشاريع عقارية قد لا يكون بإمكانهم تسديد ديونهم. يصبح الإفلاس واسع الانتشار. تُظهر الكيفية التي يتعامل بها صندوق النقد الدولي مع الإفلاس أنه لا يزال هناك حلبة أخرى حيث تتأثر مقارنة الصندوق بالمتناقضات الفكرية.

في سياسات السوق الاقتصادية القياسية، إذا قام المقرض بمنح قرض سيئ فسيحمل النتائج. ربما يصاب المقرض بالإفلاس، والدول لديها قوانين لكيفية التعامل مع حالات الإفلاس. هذه هي الطريقة التي من المفترض أن تعمل بها سياسات السوق الاقتصادية. بدلاً من هذا، تقوم برامج صندوق النقد الدولي، وبشكل متكرر، بتقديم الأموال للحكومات لإنقاذ الدائنين الغربيين. الدائنون، المترقبون للإنقاذ المالي من جانب الصندوق، لديهم دوافع ضعيفة ليأمنوا ضد قدرة المقرضين على التسديد. هذه هي مشكلة المخاطرة الأخلاقية السيئة السمعة المعروفة جيداً في التأمين الصناعي والآن في السياسات الاقتصادية. التأمين يحد من دوافعك على توخي الحذر وفي أن تكون حكيماً. سياسة الإنقاذ المالي الخارجي في حال وقوع الأزمة هي أشبه بالتأمين "الحر". إذا كنت ممن يمنحون القروض فلن تهتم كثيراً في انتقاء الجهات التي تطلب تلك القروض، لأنك تعلم أنه سيتم إنقاذك مالياً إذا تعسّر تسديد القرض. في الوقت الذي تستطيع فيه الشركات الحكيمة التي تواجه تذبذب أسعار الصرف الأجنبية التأمين ضده بطريقة معقدة، ولكن سهلة المنال.

لكن، كما رأينا سابقاً، إذا لم يتم المقترضون في دولة ما من التأمين لتقليل المخاطرة، أو خطر الانكشاف، ولكنهم يعلمون أو يعتقدون بأن سياسة الإنقاذ المالي الخارجي لصندوق النقد ممكنة، عندها يتشجع المقترضون على تحمل مخاطرة أكبر دون الشعور بالقلق. هذا ما حدث في بداية أزمة الروبل في روسيا التي تصاعدت في عام 1998. في هذا المثال، حتى في الوقت الذي كان فيه الدائنون في وول ستريت يمنحون القروض لروسيا، فقد كانوا يعلمون روسيا مدى حجم الإنقاذ المالي الخارجي الذي كانوا يعتقدون بأنه مطلوب، والذي كانوا يعتقدون بأنهم سيحصلون عليه، مع الأخذ بعين الاعتبار وضع روسيا النووي.

إن صندوق النقد الدولي، بتركيزه على الإقراض، يحاول تبرير تدخلاته بالقول: إنه بدون تلك التدخلات، لفشلت البلاد، وكنتيجة لهذا لن تكون البلاد قادرة على الحصول على النقد في المستقبل. كان لمقاربة التماسك أن تدرك زيف هذا النقاش. لو كانت الأسواق المالية تعمل بشكل جيد، من المؤكد، أنه لو كانت الأسواق المالية قد عملت في أي مكان بشكل مقارب لما قاله مؤسسو الصندوق، لكانت نظرتها مستقبلية، في تقدير الفوائد التي تضعها، وفي نظرتها إلى المخاطرة التي تتقدم. الدولة التي قامت بتسديد جزء كبير من مستحقات الديون، أو حتى التي فشلت في ذلك، هي في شكل أفضل للنمو، وهكذا تكون قادرة أكثر على تسديد أية اقتراضات إضافية. هذا هو جزء من الأسس المنطقية للإفلاس في المقام الأول: تسديد أو إعادة هيكلة الدين يتيح للشركات، والدول، بالتقدم والنمو. ربما تكون سجون المدينين في القرن الثامن عشر قد قدمت دوافع قوية للأفراد كي لا يصلوا إلى مرحلة الإفلاس، لكنها لم تساعد المدينين ليعيدوا تأسيس أنفسهم من جديد. لم تكن هذه الإجراءات غير إنسانية فقط، بل إنها لم تحسّن الكفاءة الإجمالية للاقتصاد.

التاريخ يدعم هذا التحليل النظري. في الأمثلة الأحدث عهداً، روسيا، التي كانت مدينة بديون هائلة فشلت في تسديد ديونها في عام 1998، وتم توجيه الانتقاد لها على نطاق واسع حتى لعدم استشارة الدائنين، كانت قادرة على الاقتراض من السوق في عام 2000، وعاد رأس المال بالتدفق إلى البلاد. بشكل مشابه، عاد تدفق الأموال إلى كوريا الجنوبية، حتى عندما فرضت وبفعالية إعادة هيكلة ديونها، معطية الدائنين الأجانب خيار تأجيل التسديد أو عدم التسديد.

لاحظ أنه لو كان صندوق النقد الدولي قد طور نموذجاً متماسكاً ، لربما وجد حلاً لواحدة من أصعب المشاكل في شرق آسيا: سواء قام أو لم يتم برفع نسب الفائدة في منتصف الأزمة. رفع نسب الفائدة ، بالطبع ، أجبر آلاف الشركات على الإفلاس. كان تصريح الصندوق مفاده أن الفشل في رفع نسب الفائدة سيؤدي إلى انهيار سعر الصرف ، وأن انهيار سعر الصرف سيؤدي إلى إفلاس أشد. لنضع جانباً ، للحظة ، السؤال ما إذا كان رفع نسب الفائدة (بالنتائج التي تهدد بالتراجع) سيؤدي إلى سعر صرف أقوى (لم يحدث هذا في الواقع). لنضع جانباً أيضاً ، السؤال التجريبي ما إذا كانت شركات أكثر ستتضرر برفع نسب الفائدة أو بانخفاض سعر الصرف (على الأقل في تايلند ، أوضح الدليل بقوة أن الضرر من التراجع الأعمق في سعر الصرف سيكون أقل). إن مشكلة التمزق الاقتصادي التي سببها تخفيض سعر الصرف من قبل الشركات التي تختار عدم التأمين ضد الانهيار في سعر الصرف. التحليل المتماسك للمشكلة كان ليبدأ بالسؤال لماذا فشلت الأسواق المتشابهة ، لماذا لم تقم الشركات بالتأمين؟ وأي تحليل كان سيبين أن صندوق النقد نفسه كان جزءاً كبيراً من المشكلة: إن تدخلات صندوق النقد الدولي لدعم أسعار الصرف ، كما لاحظنا ، جعلت من غير الضروري للشركات أن تقوم بالتأمين ، تهدد في المستقبل المشكلة التي من المفترض للتدخل أن يجد حلاً لها.

من الإنقاذ المالي الخارجي إلى الإنقاذ المالي بمشاركة داخلية

في الوقت الذي أصبحت فيه حالات فشل الصندوق متزايدة بشكل واضح ، بدأ البحث عن إستراتيجيات جديدة ، لكن افتقاره إلى التماسك أكد بأن بحثه عن بدائل عملية كان له فرص ضئيلة بالنجاح. الانتقادات الضخمة التي وُجّهت لسياساته في الإنقاذ المالي الخارجي حثته على تجريب ما دعاه البعض إستراتيجية الإنقاذ المالي بمشاركة داخلية bail-in. أراد صندوق النقد الدولي من مؤسسات القطاع الخاص أن تكون "موجودة" في أي عملية إنقاذ مالي. لقد بدأ بالإصرار على أنه قبل إقراض الأموال إلى أي دولة على شكل إنقاذ مالي خارجي ، يجب أن تكون هناك "مشاركة" ضخمة من قبل الدائنين من القطاع الخاص ، سيتوجب عليهم أن يكونوا "مستعدين" ، أن يسامحوا بجزء مهم من الديون المستحقة. من غير المفاجئ ، أنه لم يتم تجربة هذه الإستراتيجية الجديدة للمرة الأولى على دول رئيسة مثل البرازيل وروسيا ، بل تمت تجربتها على دول أضعف من أن تقاوم صندوق النقد مثل

الإكوادور ورومانيا. سرعان ما أثبتت هذه الإستراتيجية أنها مثيرة للمشاكل في الفهم العام من جهة، وتتضمن عيوب في التطبيق من جهة أخرى، وتترافق مع نتائج سلبية جداً للدول المستهدفة لإجراء التجربة.

كانت رومانيا مثلاً محيراً بشكل خاص. لم تكن مهددة بالفشل، لقد أرادت فقط أموالاً جديدة من صندوق النقد لتُظهر أنها كانت جديرة بالاقتراض، والتي ستساعد في تخفيض نسب الفائدة التي تدفعها. لكن الدائنين الجدد سيقدّمون الأموال فقط إن حصلوا على نسب فائدة توازي المخاطرة التي يواجهونها. لا يمكن إجبار الدائنين الجدد على أن "يستعدوا". لو كان صندوق النقد الدولي قد أسس سياساته على نظرية متماسكة من الأداء الجيد للأسواق المالية، لكان أدرك هذا. لكن هناك مشكلة أكثر خطورة، والتي هي في صميم مهمة صندوق النقد الدولي. لقد نشأ الصندوق ليتعامل مع مشاكل السيولة التي نتجت عن عدم المنطقية العرضية لسوق الائتمان، كانت المشكلة هي رفضه تقديم القروض للدول التي كانت بالفعل جديرة بالاقتراض. الآن يقوم صندوق النقد بتسليم السلطة على سياساته في الإقراض إلى نفس الأفراد والمؤسسات الذين سرّعوا في ظهور الأزمات. فقط عندما يستعد هؤلاء الأفراد والمؤسسات لتقديم القروض يكون الصندوق مستعداً. سرعان ما رأى أولئك الدائنون الفوائد المتضمنة للتغيير، حتى وإن لم يفعل الصندوق ذلك. إذا رفض الدائنون تقديم القرض إلى الدولة العميلة، أو رفضوا المضي في تسوية ما، فلن تكون الدولة المقترضة قادرة على الحصول على الأموال، ليس فقط من صندوق النقد الدولي، بل من البنك الدولي والمؤسسات الأخرى التي جعلت تقديم القروض لديها مشروطاً بموافقة صندوق النقد الدولي. أصبح للدائنين فجأة ثقل ضخّم. أصبح بقدرة رجل في الثامنة والعشرين من العمر في أحد فروع بنك دولي خاص في بوخارست، يأخذ قرضاً ببضعة ملايين الدولارات، وأن يقرر ما إذا كان صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي سيقدّم لرومانيا أكثر من مليار دولار. في المحصلة، لقد أسند صندوق النقد الدولي مسؤوليته بتقييم ما إذا كان سيقدّم القرض للدولة إلى هذا الرجل ذي الثمانية والعشرين عاماً. من غير المفاجئ، أن يستحوذ الرجل ذو الثمانية والعشرين عاماً وموظفو البنوك الذين في عمر الثلاثين أو الخامسة والثلاثين في فروع مؤسسات دولية أخرى في بوخارست على سلطاتهم المؤثرة التي حصلوا عليها حديثاً. في كل مرة يقوم صندوق النقد الدولي

بتخفيض كمية الأموال التي يطلبها والتي قدّمها البنوك الخاصة، تقوم البنوك الخاصة بتخفيض الكمية المستعدة لتقديمها. في إحدى الحالات، ظهرت رومانيا مستعدة لتكون حصتها فقط 36 مليون دولار من قروض القطاع الخاص التي ستلقى قريباً المليار دولار كحزمة. لم تطلب البنوك الخاصة عند جمعها للأموال المطلوبة من جانب صندوق النقد سعراً مرتفعاً جداً فقط (نسبة فوائد مرتفعة)، بل طلبت، على الأقل في حالة واحدة، تطمينات من القوانين التشريعية الرومانية. هذه "الحصانة القانونية" ستسمح للدائن بالقيام بأشياء ربما لن يكون قادراً على القيام بها وهي أن يقوم بتقديم المزيد من القروض، أو منح قروض أكثر مخاطرة وبنسبة فائدة أكثر، رافعاً بذلك من فوائده، لكن رافعاً نسبة المخاطرة للنظام المصرفي، ومضعفاً السبب الرئيسي للتنظيم. كان يمكن لهذا أن يجذب الحكومات الأقل قدرة أو الأكثر فساداً، لكن رومانيا لم تقبل العرض، لأنها لم تكن تسعى خلف الأموال إلى ذلك الحد في المقام الأول.

يمكن رؤية هذه القضية بطريقة أخرى، من المفترض أن يكون قرار صندوق النقد بإعطاء القرض مبنياً على الكيفية التي تتناول بها الدولة مشاكل السياسات الاقتصادية الكبرى الأساسية. بناءً على نظرية إستراتيجية "التشارك"، كان يمكن لدولة ما أن يكون لديها بشكل تام ومرض مجموعة من السياسات الاقتصادية الكبرى، فقط لو لم تكن قد رفعت الكمية التي قال صندوق النقد: إنه كان يتوجب رفعها من جانب المصارف الخاصة، وكان يمكن لتلك الدولة أن تكون غير قادرة على تلقي الأموال من أي مصدر من المصادر. من المفترض لصندوق النقد الدولي أن يكون لديه الخبراء في هذا المجال، لا الموظف المصرفي ذو الثمانية والعشرين عاماً في بوخارست.

أخيراً، على الأقل في حالة رومانيا، أصبح فشل الإستراتيجية واضحاً حتى لصندوق النقد، وتابع تقديم الأموال إلى البلاد على الرغم من أن القطاع الخاص لم يقدم المبالغ التي كان صندوق النقد قد "ألح" عليها.

الهجوم هي أفضل وسيلة للدفاع:

اتساع دور صندوق النقد الدولي كـ "ملاذ أخير للإقراض"

على ضوء الإدراك المتزايد لفشل الصندوق والمطالبة المتنامية بتقليص دوره، عرض ستانلي فيشر Stanley Fischer، النائب الأول لمدير الصندوق، في عام 1999

زيادة دور الصندوق ليصبح الملاذ الأخير للإقراض. باعتبار أن الصندوق كان قد فشل باستخدام السلطات التي كانت لديه بشكل جيد ، كان هذا العرض جريئاً إلى حد ما. لقد اعتمد على المقارنة: ففي داخل الدول يمثل البنك المركزي دور الملاذ الأخير للاقتراض ، حيث يقوم بإقراض الأموال للبنوك "القادرة على دفع الديون ولكن بدون سيولة" ، أي ، البنوك التي تتمتع بموقع مالي إيجابي ، ولكنها لا تستطيع الحصول على الأموال من أي مكان آخر. يود صندوق النقد الدولي أن يؤدي هذا الدور نفسه مع الدول. لو كان لصندوق النقد الدولي نظرة متماسكة للأسواق المالية ، لكان رأى تداعي سريع للأفكار. حسب النظرية التامة للأسواق ، إذا كانت إحدى الشركات قادرة على دفع ديونها ، فيجب أن تكون قادرة على اقتراض الأموال من السوق. تماماً كما كان خبراء الاقتصاد في صندوق النقد الدولي ، الذين بدأ بشكل طبيعي أن لديهم ثقة بالأسواق ، يعتقدون أن باستطاعتهم أن يحكموا بشكل أفضل من السوق كيف يجب أن تكون أسعار الصرف ، كذلك بدأ أنهم كانوا يفكرون أن باستطاعتهم أن يحكموا بشكل أفضل من السوق ما إذا كانت إحدى الدول جديرة بالاقتراض.

أنا لا أعتقد أن الأسواق المالية تعمل بشكل كامل. والمفارقة ، أنني في الوقت الذي كنت فيه أعتقد أن الأسواق المالية تعمل بصورة أقل مما كان خبراء الاقتصاد في الصندوق يقترحون كشكل نموذجي ، أنا أعتقد بأن الأسواق المالية هي إلى حد ما أكثر "عقلانية" مما اعتقد الصندوق عندما قام بالتدخل. هناك حسنة لقيام الصندوق بالإقراض ، عادة ما يقوم الصندوق بالإقراض ببساطة عندما تفرض الأسواق المالية القيام بهذا. لكن في الوقت نفسه ، أنا أدرك أن الدولة تدفع تكلفة مرتفعة مقابل الأموال "الرخيصة" التي تحصل عليها من الصندوق. إذا تعسرت إحدى الدول الوطنية واقترب الفشل ، عندها يكون صندوق النقد الدولي هو الدائن المفضل. يقوم الصندوق باستيفاء الديون أولاً ، حتى وإن لم يفعل الدائنون الآخرون ذلك ، كالدائنين الأجانب. فهؤلاء يأخذون ما تبقى. وربما لا يحصلون على شيء. لذا تعزز أي مؤسسة مالية عقلانية من القطاع الخاص أن تصر على تأمين مخاطرة وهو نسب فائدة أعلى لتغطي الإمكانية المرتفعة لعدم التسديد. إذا ذهبت معظم أموال الدولة إلى صندوق النقد ، عندها يذهب القليل إلى الدائنين الأجانب من القطاع الخاص ، وسيصر هؤلاء الدائنون على نسب فائدة مرتفعة موازية. كان لنظرية

متماسكة للأسواق المالية أن تجعل صندوق النقد الدولي منتبهاً أكثر لهذا، وأن تجعله متحمساً أكثر على إقراض المليارات والمليارات التي قدّمها على شكل حزم إنقاذ مالية خارجية. كان لنظرية أسواق أكثر تماسكاً أن تجعل صندوق النقد الدولي، في وقت الأزمة، يبحث بجد عن إستراتيجيات بديلة، كتلك التي ناقشناها في الفصل الرابع.

ما هي الأجندة الجديدة لصندوق النقد الدولي؟

إن حقيقة أن نقص التماسك قاد إلى مشاكل عديدة هو أمر غير مفاجئ. السؤال المطروح هو، لماذا وجد هذا النقص؟ لماذا استمر، في قضية تلو الأخرى، حتى بعد أن تم تحديد المشاكل؟ جزء من التفسير هو لأن المشاكل التي كان يجب على صندوق النقد الدولي التصدي لها كانت صعبة، العالم معقد، وخبراء السياسات الاقتصادية في الصندوق هم رجال عمليون يكافحون في اتخاذ القرارات بسرعة، أكثر من الباحثين الأكاديميين الذين يكافحون بهدوء للحصول على التماسك العقلاني والثبات. لكنني أعتقد بأن هناك سبباً أكثر أهمية وهو أن الصندوق لا يسعى فقط لتحقيق أهدافه الموجودة في أجندته الأصلية من تحسين الاستقرار العالمي والتأكيد أن هناك أموالاً للدول التي تواجه خطر التراجع الاقتصادي لتحقيق سياسات توسعية. إنه يسعى أيضاً لتحقيق مصالح المجتمع المالي. هذا يعني أن للصندوق أهدافاً والتي عادة ما تتناقض مع بعضها البعض.

إن التوتر على أشده، لأن هذا التناقض لا يمكن أن يظهر للعلن، إذا أُعلن الدور الجديد لصندوق النقد الدولي للعامة، ربما يضعف الدعم المقدم لتلك المؤسسة، وأولئك الذين نجحوا في تغيير الأجندة على الأغلب متأكدون من هذا. وهكذا كان على الأجندة الجديدة أن تظهر بالطريقة التي تبدو فيها منسجمة على الأقل ظاهرياً مع الأجندة القديمة. قدّمت إيديولوجية السوق الحرة المبسطة الستار الذي جرى من خلفه العمل الحقيقي لتنفيذ الأجندة "الجديدة".

كان التغيير في الأجندة والأهداف، الذي ربما كان هادئاً، بالكاد يرى: من خدمة المصالح الاقتصادية العالمية إلى خدمة مصالح التمويل العالمي. ربما لم يسهم تحرير الأسواق المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي العالمي، لكنه فتح أسواقاً جديدةً ضخمةً أمام وول ستريت.

يجب أن أوضح أن صندوق النقد الدولي لم يغيّر أجندته على المستوى الرسمي

ولم يخطط أبداً بشكل رسمي لوضع مصالح المجتمع المالي فوق الاستقرار الاقتصادي العالمي أو فوق رخاء الدول الفقيرة التي كان من المفترض مساعدتها. لا يمكننا أن نتحدث بأهمية عن دوافع ونوايا أية مؤسسة، فقط تلك المؤسسات التي تعين صندوق النقد الدولي وتسيطر عليه. حتى عندها، عادة لا يمكننا أن نحدد الدوافع الحقيقية، قد يكون هناك فجوة بين ما يقولون: إنها نواياهم وبين دافعهم الحقيقية. مع هذا يمكننا كعلماء اجتماع أن نحاول وصف سلوك مؤسسة ما على ضوء ما يظهر من أعمالها. النظر إلى صندوق النقد الدولي وكأنه كان يسعى لتحقيق مصالح المجتمع المالي يقدم طريقة لفهم ما بدا أنها سلوكيات متناقضة وغير متماسكة منطقيًا.

بالإضافة لهذا، لا يجب أن يكون سلوك صندوق النقد الدولي مفاجئاً: لقد قارب المشاكل من مفاهيم وإيديولوجية المجتمع المالي، وهذه كانت بشكل طبيعي تتوافق بشدة (لكن ليس بشكل كامل) مع مصالحه. كما لاحظنا من قبل، العديد من كوادر صندوق النقد الدولي الأساسية قدّمت من المجتمع المالي والعديد من كوادره الأساسية، والتي خدمت تلك المصالح بشكل جيد، غادروا إلى أعمال جيدة الأجر في المجتمع المالي. ستان فيشر Stan Fischer، نائب مدير الإدارة الذي لعب دوراً كهذا في الأحداث التي تم وصفها في هذا الكتاب، ذهب من صندوق النقد مباشرة ليصبح نائب مدير سيتي كروب Citigroup، وهي الشركة المالية الضخمة التي تتضمن سيتي بنك. كان مدير (مدير اللجنة التنفيذية) سيتي كروب هو روبرت روبن Robert Rubin، الذي، وكوزير للخزانة، كان له دور أساسي في سياسات صندوق النقد الدولي. يمكن طرح السؤال: هل كان الأمر مكافأة سخية لفيشر، لأنه نفذ بإخلاص ما طُلب منه؟

لكننا لسنا بحاجة للبحث عن الفساد. كان صندوق النقد الدولي (أو على الأقل العديد من كبار موظفيه وعدد من كوادره) يعتقد بأن تحرير الأسواق المالية سيقود إلى نمو أسرع للدول النامية، لقد آمن بهذه الفكرة بقوة، لدرجة لم يكن معها بحاجة لينظر إلى أي دليل، ولم يوافق على أي دليل يطرح عكس ذلك. لم يرغب صندوق النقد الدولي أبداً بإيذاء الطبقة الفقيرة، وكان يعتقد بأن السياسات التي يساندها ستعود عليها بالفائدة أخيراً، لقد كان يؤمن بالسياسات الاقتصادية التنافسية، ولم يرغب، أيضاً، بالنظر عن كثب لأي دليل قد يطرح ما هو عكس

ذلك. لقد كان يؤمن بأن التزام الأسواق المالية يساعد الدول الفقيرة على النمو، وهكذا فقد كان يؤمن بأن المحافظة على موقع جيد مع الأسواق المالية كانت هي أولى أهم الأولويات.

النظر إلى سياسات صندوق النقد الدولي بهذه الطريقة، أي تركيزه على أن يحصل الدائنون الأجانب على مستحقاتهم أكثر من مساعدة الشركات المحلية على البقاء مفتوحة أصبح أمراً مفهوماً أكثر. ربما لم يصبح صندوق النقد جامع فواتير السبعة الكبار G-7، لكنه من الواضح أنه كان يعمل بجد (على الرغم من أنها لم تكن طريقة ناجحة دائماً) ليضمن بأن يحصل الدائنون السبعة الكبار على مستحقاتهم. لقد كان هناك بديل لتدخلاته الهائلة، كما رأينا في الفصل الرابع، بديلاً كان له أن يكون أفضل للأمم النامية، وعلى المدى الطويل، أفضل للاستقرار العالمي. كان يمكن لصندوق النقد أن يسهّل عملية التجربة، كان بإمكانه أن يحاول هندسة حالة الركود (الانقطاع المؤقت للمدفوعات) التي كانت ستعطي الدول، وشركاتها، الوقت للانتعاش، لجعل سياساتها الاقتصادية المتوقفة تعمل من جديد. كان بإمكانه محاولة إيجاد عملية مسرعة للإفلاس. لكن الإفلاس وحالات الركود لم تكن خياراتٍ مرحباً بها (ولا تزال كذلك)، لأنها كانت تعني أن الدائنين لن يحصلوا على مستحقاتهم، كان العديد من القروض غير مرهونة، لذا ففي حالة الإفلاس، ربما يتم استرداد القليل من تلك القروض.

كان صندوق النقد الدولي يقلق من الفشل، بكسر حرمة العقود، سيضعف الرأسمالية. لقد كانوا على خطأ في هذا من نواحٍ عدة. الإفلاس هو جزء غير مكتوب من كل عقد ائتمان، يضمن القانون ماذا سيحدث إذا لم يستطع المدين التسديد للدائن. لأن الإفلاس هو جزء ضمني من عقد الائتمان، الإفلاس لا ينتهك "حرمة" عقد الائتمان. لكن هناك عقداً آخر غير مكتوب مساوياً بالأهمية، وهو بين المواطنين ومجتمعهم وحكومتهم، والذي يطلق عليه أحياناً "العقد الاجتماعي". هذا العقد يتطلب تقديم الحماية الاقتصادية والاجتماعية بما فيها فرص معقولة للتشغيل. بطريقة العمل المضللة للمحافظة على ما رآه كانتهاك لحرمة عقد الائتمان، كان صندوق النقد الدولي مستعداً حتى لتدمير العقد الاجتماعي الأكثر أهمية. في النهاية، لقد كانت سياسات صندوق النقد الدولي هي التي أضعفت السوق، وكذلك الاستقرار بعيد الأمد للاقتصاد والمجتمع.

أصبح من المفهوم إذاً لماذا يتم استقبال صندوق النقد الدولي والإستراتيجيات التي فرضها على الدول في جميع أنحاء العالم بمثل تلك العدائية. إن مليارات الدولارات التي قدّمها تُستخدم للمحافظة على أسعار الصرف في مستويات متأرجحة لمدة قصيرة والتي خلالها يكون الأجانب والأغنياء قادرين على إخراج أموالهم خارج الدولة بالشروط المفضلة (من خلال الأسواق الحرة المفتوحة التي فرضها الصندوق على الدول). لقد حصل أولئك الذين هم في الدولة على دولارات أكثر مقابل كل روبل ومقابل كل روبية ومقابل كروزيرو (عملة البرازيل سابقاً) طيلة مدة استقرار أسعار الصرف. والمليارات أيضاً عادة ما تُستخدم لتسديد الدائنين الأجانب، حتى وإن كانت الديون خاصة. فإن ما كان مسؤولية قانونية خاصة كان في العديد من الحالات مسؤولية قانونية وطنية.

في الأزمة المالية الآسيوية، كان هذا عظيمًا للدائنين الأمريكيين والأوروبيين، الذين كانوا مسرورين ليستعيدوا الأموال التي كانوا قد منحوها للمصارف والشركات التايلندية والكورية، أو على الأقل أكثر مما كانوا لن يحصلوا عليه. لكن هذا لم يكن عظيمًا للعمال ودافعي الضرائب الآخرين من تايلند وكوريا، الذين استخدمت أموال الضرائب التي دفعوها لتسديد قروض صندوق النقد، سواء حصلوا على فائدة كبيرة أو لم يحصلوا من تلك الأموال. لكن بوجود الإهانة والضرر، فبعد أن تم إنفاق المليارات للمحافظة على سعر الصرف بمستوى متأرجح لإنقاذ الدائنين الأجانب مالياً، وبعد أن أذعن حكوماتهم لضغط صندوق النقد بالحد من المصاريف، بحيث واجهت الدول تراجعاً اقتصادياً فقد خلاله ملايين العمال أعمالهم، بدا أنه لا يوجد هناك أموال حتى مبالغ متواضعة لدفع تعويضات الغذاء والوقود للطبقة الفقيرة. فلا عجب أن يكون هناك مثل ذلك الغضب على الصندوق.

إذا رأى أحدهم صندوق النقد الدولي كمؤسسة تسعى لتحقيق سياسات لمصالح الدائنين، فقد أصبحت سياسات أخرى للصندوق أيضاً أكثر غموضاً. لقد لاحظنا سابقاً التركيز على العجز التجاري. بعد الأزمة، تم فرض سياسات انكماشية هائلة على دول شرق آسيا قادت إلى تخفيضات سريعة في الواردات وإعادة بناء هائلة للاحتياطي. هذا منطقي من مفهوم مؤسسة تقلق حيال القدرة على تسديد الدائنين، لأنه بدون وجود احتياطي، لن تكون الدول قادرة على تسديد قروض

الدولار التي تدين هي وشركاتها به. لكن إذا ركز المرء أكثر على قضية الاستقرار العالمي والتعايف الاقتصادي للدول والمنطقة، لاتخذ مقارنة أقل صرامة لإعادة بناء الاحتياطي، وفي الوقت نفسه أسس سياسات أخرى لعزل الدول من آثار تقلبات المضاربين العالميين. نفذ الاحتياطي من تايلند، لأنه استخدم في عام 1997 لمكافحة المضاربين. حالما تقرر أن تايلند تحتاج لأن تعيد بناء الاحتياطي على وجه السرعة، كان من المحتم أنها ستواجه تراجعاً اقتصادياً حاداً. قامت سياسات صندوق النقد بإفقار الذات beggar-thyself، كما رأينا في الفصل الرابع، باستبدال سياسة إفقار الجار beggar-thy-neighbor للانهيار العظيم، التي كانت أسوأ في نشر الأزمة العالمية. من وجهة نظر الدائنين، فقد عملت هذه السياسات أحياناً بشكل سريع ملحوظ: في كوريا، ارتفع الاحتياطي من الصفر إلى ما يقارب 97 مليار دولار بحلول شهر يوليو من عام 2001، في تايلند من السلبي إلى أكثر من 31 مليار دولار بحلول شهر يوليو 2001. لقد كانت هذه أخباراً جيدة بالنسبة للدائنين، الآن بإمكانهم أن يستريحوا متأكدين أن كوريا لديها الدولارات لتسديد أية قروض يطلبها الدائنون.

كنت سأتبني الإستراتيجية التي تتعاطف مع اهتمامات المدينين، والتي تركز بشكل أقل على مصالح الدائنين. كنت سأقول أنه من المهم أكثر المحافظة على استمرار الاقتصاد وتأجيل بناء الاحتياطي لسنتين حتى تعود عجلة الاقتصاد إلى مسارها. كنت سأكتشف طرقاً أخرى لتقديم استقرار على المدى القصير، ليس فقط لحالات الركود أو حالات الإفلاس التي أشرت إليها سابقاً، ولكن السيطرة قصيرة المدى على رأس المال و"ضرائب النجاة" من النوع الذي استخدمته ماليزيا. هناك طرق لحماية البلاد من خطر المضاربين، أو حتى الدائنين على المدى القصير أو المستثمرين الذين يغيرون بشكل مفاجئ عقلياتهم. لا تظهر أية سياسة دون أن يكون لها مخاطرها وكلفتها، ولكن هذه البدائل كان من شبه المؤكد أنها ستفرض كلفة ومخاطر أقل على أولئك الذين هم داخل الدولة التي تواجه الأزمة، حتى وإن كانت قد فرضت كلفة أعلى على الدائنين.

أشار المدافعون عن سياسات صندوق النقد الدولي إلى حقيقة أن على الدائنين تحمل بعض الكلفة. العديد منهم لم يتم تسديدهم بشكل كامل. لكن هذا يخطئ الهدف من ناحيتين: أولهما، أن السياسات الودية تجاه الدائنين حاولت

تخفيض الخسائر أكثر مما كانت ستكون عليه. لم تقم هذه السياسات بهندسة إنقاذ مالي كامل، بل بإنقاذ جزئي، ولم توقف سعر الصرف من الهبوط، لكنها عملت على تجنبها هبوطاً أعمق. ثانياً، لم ينجح صندوق النقد الدولي دائماً بالقيام بما خطط. دفع صندوق النقد الدولي بسياسات متناقضة جداً في أندونيسيا، بحيث في النهاية، لم تخدم مصالح الدائنين بشكل جيد. وبشكل أعم، كان الاستقرار المالي العالمي مثيراً للجدل، ليس فقط فيما يتعلق بمصالح الاقتصاد العالمي، بل أيضاً فيما يتعلق بمصالح الأسواق المالية، ومع هذا فإنه من شبه المؤكد، أن العديد من سياسات صندوق النقد الدولي، من تحرير الأسواق المالية إلى سياسات الإنقاذ المالي، أسهمت في عدم الاستقرار العالمي.

إن حقيقة أن صندوق النقد الدولي كان مهتماً وعكس مفاهيم المجتمع المالي تساعد أيضاً على شرح بعض كتاباته الدفاعية المقتنعة. في أزمة شرق آسيا، سارع صندوق النقد الدولي ووزارة الخزانة بإلقاء اللوم في المشاكل على الدول المقترضة، وبشكل خاص على افتقارهم للشفافية. حتى في ذلك الوقت، كان من الواضح أن غياب الشفافية لا يسبب الأزمات، ولا يمكن للشفافية أن تحصن دولة ما ضد الأزمات. قبل أزمة شرق آسيا، كانت الأزمة المالية الأحدث عهداً هي انهيار أسعار العقارات في نهاية حقبة الثمانينيات وبداية حقبة التسعينيات في السويد والنرويج وفنلندا، وهي بعض من أكثر الأمم شفافية في العالم. كان هناك العديد من الدول التي كانت أقل شفافية بكثير من كوريا وماليزيا وأندونيسيا ولم يحصل فيها أية أزمات. إذا كانت الشفافية هي الأساس في لغز السياسات الاقتصادية، لكان لدول شرق آسيا أزمات في وقت مبكر أكثر، لأن البيانات أظهرت أن تلك الدول بدأت تصبح أكثر، لا أقل، شفافية. على الرغم من أخطائها المزعومة من ناحية الشفافية، لم تُظهر دول شرق آسيا نمواً مميزاً فحسب، بل أظهرت استقراراً مميزاً أيضاً. لو كانت دول شرق آسيا "غير حصينة" بالقدر الذي أوضحه صندوق النقد الدولي ووزارة الخارجية، لقد كانت شكلاً جديداً من أشكال عدم الحصانة الذي لا يقوم على النقص المتزايد في الشفافية، بل على مسبب مألوف آخر وهو التحرير غير الناضج للأسواق المالية والنقدية التي كان صندوق النقد الدولي قد فرضها على هذه الدول. باستعادة أحداث الماضي، فقد كان هناك سبب "شفاف" للتركيز على الشفافية. لقد كان من المهم للمجتمع المالي ولصندوق النقد الدولي وللخزانة

الأمريكية تحويل اللوم. لقد كانت السياسات التي فرضها صندوق النقد والخزانة الأمريكية على شرق آسيا وروسيا وفي أي مكان آخر هي من تتحمل اللوم. لقد قاد تحرير الأسواق المالية إلى عدم استقرار في المضاربة، وقاد تحرير الأسواق النقدية إلى ممارسات إقراض سيئة. عندما فشلت برامج التعايف بالعمل، كما قالوا: إنها ستفعل، في الدول المتأثرة، فقد كان لديهم دافع إضافي لمحاولة القول: إن المشكلة الحقيقية لم تكن في برامجهم، بل في شيء آخر.

لكن المعاينة الدقيقة عن كذب أظهرت أن الأمم الصناعية كانت هي المسؤولة بطرق عديدة أخرى، فعلى سبيل المثال، ربما تكون التشريعات المصرفية الضعيفة في اليابان قد قدمت دافعاً للمصارف لتقدم القروض إلى تايلند بتلك النسب الجذابة التي لا يستطيع المقترضون مقاومة اقتراض المزيد بحكمة. لقد شجعت السياسات التشريعية المصرفية المتحررة في الولايات المتحدة والدول الصناعية الأخرى غير الحكماء على الإقراض، لقد كان متاحاً للمصارف أن تتعامل مع الإقراض الأجنبي القصير المدى كطريقة أكثر أمناً من الإقراض الطويل المدى. كان الإقراض القصير المدى المعزز والقروض القصيرة الأجل من بين أهم مصادر عدم الاستقرار في شرق آسيا.

أرادت شركات الاستثمار الرئيسية أيضاً تبرئة مستشاريها الذين كانوا قد شجعوا عملاءهم بوضع أموالهم في تلك الدول. بدعم كامل من حكومات الولايات المتحدة والدول الصناعية الرئيسية الأخرى، استطاع مستشارو الاستثمار من فرانكفورت إلى لندن إلى ميلانو أن يصرحوا بأنه لم يكن هناك أي طريقة كانوا ليتوقعوا من خلالها إلى أي مدى كانت الأمور سيئة فعلاً، بالنظر إلى غياب الشفافية في دول شرق آسيا. التف هؤلاء الخبراء وبهدوء على حقيقة أنه في السوق الحرة بشكل كامل والشفافة بوجود المعلومات الكاملة تكون العوائد منخفضة. كانت آسيا استثماراً جذاباً، لقد أعطت عوائد مرتفعة، ومرد هذا بدقة لأنها كانت أكثر مخاطرة. اعتقاد المستشارين بأن لديهم المعلومات الأفضل وتوق العملاء للعوائد المرتفعة جذب الأموال إلى المنطقة. كانت المشاكل الرئيسية المعروفة جداً، المديونية المرتفعة لكوريا الجنوبية، والعجز التجاري الضخم في تايلند والطفرة العقارية التي كان محتملاً لها أن تظهر، وفساد سوهارتو، والمخاطر الناتجة عنها كان يجب أن تكون كلها مكشوفة للمستثمرين.

وجدت المصارف الدولية أنه من المناسب لها أيضاً أن تحول اللوم. لقد أرادت هذه المصارف أن تلقي اللوم على المقترضين وعلى الممارسات السيئة للإقراض في مصارف تايلند وكوريا الجنوبية، التي كانت، حسب زعمهم، تعطي قروض سيئة بالتآمر مع الحكومات الفاسدة في بلادهم، وقد انضم صندوق النقد الدولي ووزارة الخزانة الأمريكية مرة أخرى إلى تلك المصارف في انتقاداتها. كان يجب، من البداية، الشك في مناقشات صندوق النقد الدولي ووزارة الخزانة. على الرغم من محاولتهم في إخراج المقرضين الدوليين من عنق الزجاجة، تبقى الحقيقة القائمة أنه في كل قرض هناك من يقرض وهناك من يقترض. إذا كان القرض سيئاً من الأصل، عندها يكون المقرض مسؤولاً بقدر المقرض. بالإضافة لهذا، كانت مصارف الدول الغربية المتطورة التي تقدم القروض إلى الشركات الكورية الضخمة تعلم علم اليقين حجم مديونية العديد من تلك الشركات. كانت القروض السيئة نتيجة لقرار سيئ، وليس نتيجة أي ضغط من الولايات المتحدة أو أي حكومات غربية أخرى، وقد تم منح هذه القروض على الرغم من وجود الإجراءات الإدارية الجيدة المزعومة ضد المخاطرة في المصارف الغربية. لا عجب إذاً أن تلك المصارف أرادت تحويل تلك المعايينة الدقيقة بعيداً عنها. إن صندوق النقد الدولي لديه أسبابه الجيدة لدعم تلك المصارف، لأنه نفسه شارك في هذا الذنب. إن سياسات الصندوق المتكررة في الإنقاذ المالي في أماكن أخرى أسهمت في غياب الإجراءات لإرضاء المتطلبات من جانب المقرضين.

لقد كانت هناك قضية ضخمة على حافة الخطر. كانت وزارة الخزانة الأمريكية خلال بداية حقبة التسعينيات قد بشرت بالنجاح العالمي للرأسمالية. لقد قامت هي وصندوق النقد الدولي بإبلاغ الدول التي انتهجت "السياسات الصحيحة"، والمقصود هنا سياسات إجماع واشنطن، إن نموها مؤكد. الأزمة في شرق آسيا شككت في هذه الرؤية العالمية الجديدة إلا إذا أظهرت بأن المشكلة لم تكن بالرأسمالية، بل بدول آسيا وسياساتها السيئة. كان على صندوق النقد ووزارة الخزانة الأمريكية أن تناقش المشكلة بأنها لم تكن في الإصلاحات، مثل القيام بتحرير الأسواق المالية، بل بحقيقة أن الإصلاحات لم تتواصل بالشكل الكافي. بالتركيز على ضعف دول الأزمة، فهم لم يقوموا فقط بإبعاد اللوم عن أخطائهم فحسب، بل حاولوا استخدام التجربة للدفع بأجنداتهم إلى حدود أبعد.